



التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام الليبي ودوره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة

دراسة ميدانية على وزارة المالية والتخطيط في مدينة طبرق

تفاحة علي صالح

دبلوم العالي في العلوم الإدارية والمالية (محاسبة)

atwythalsary@gmail.com

ملخص : تهدف الدراسة إلى معرفة التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام الليبي ودوره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، من خلال دراسة ميدانية على وزارة المالية والتخطيط بمدينة طبرق ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم اختيار عينة قصدية من رؤساء الأقسام والموظفين العاملين في وزارة ، اعتمدت الدراسة على أدوات جمع البيانات النوعية التالية المقابلات المعمقة والمراقبة المباشرة ، تم تحليلها باستخدام أسلوب التحليل الوصفي . كشفت الدراسة عن مستوى متدني للتحول الرقمي ، مما يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. توصي الدراسة بتبني الأنظمة الرقمية ، وتوحيد الأنظمة المالية ، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز كفاءة الأداء المالي والشفافية. الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي ، التنمية المستدامة .

Digital Transformation in Libyan Public Sector Institutions Promoting Sustainable Development Goals Field study: Ministry of Finance and Planning, Financial Services Monitoring in Tobruk

Tufahah Ali salih Abdul Mawlay

Higher Diploma in Administrative and Financial Sciences (Accounting)

Email: atwythalsary@gmail.com

Abstract; This Study aims to explore the role of digital transformation in promoting sustainable development goals within Libyan public sector institutions, focusing on the Ministry of finance and Planning in Tobruk. Employing a descriptive –analytical approach, the study sampled department heads and staff Using purposive sampling . Qualitative data were collected through in-depth interviews and direct observation, and analyzed descriptively. The findings reveal a low level of digital transformation, hindering the achievement of sustainable development goals by 2030 The study recommends adopting digital systems, unifying financial systems, and providing necessary infrastructure to enhance financial performance efficiency and transparency.

Keywords: Sustainable Development, Digital Transformation.

المقدمة

ان التحول الرقمي في القطاع العام قد يكون له الأثر الكبير والمهم علي جودة القوائم المالية وتقييم الأداء , ولهذا فقد تم تحول العديد من الدول في القطاع العام إلى التحول الرقمي , ولكن البعض الآخر من الدول ومنها ليبيا لازالت تعد حساباتها بالنظام التقليدي . كما ان التحول الرقمي سيكون له دور فعال وكفوة في تقييم الأداء وتحسين الشفافية والمساءلة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية مما يساعد على تشخيص جوانب القصور في الوحدات الحكومية الليبية.

و بناء جهاز حكومي مبتكر يقدم تجربة رقمية متميزة وخدمات ذكية وإجراءات استباقية ويعزز فرص إنشاء مجتمع واقتصاد رقمي متكامل وشامل يعمل على تحسين نوعية حياة المواطن من خلال توجيه النشاطات المختلفة للتحول الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين الأفراد بما يحقق الرفاه والنمو والازدهار لكافة أفراد المجتمع . (الأمم المتحدة الاسكوا ، 2022 ، ص 7) .

المنهجية العلمية للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة : بدأ التطور الرقمي تدريجياً على مر العقود و تحديداً في الستينات والسبعينات , وأصبح حالياً هو المهيمن في القطاعات العامة لا سيما في الدول المتقدمة مثل جمهورية كوريا الجنوبية والتي تعد السبابة في تبنيه ، تليها إستونيا وباقي الدول , وقد اثبتت جدارته في تحقيق أكبر قدر من الشفافية والمساءلة في توفير المعلومات أفضل لصنع القرار وقياس وتنظيم الأداء . وتلجأ الدول عادة إلى تطبيق التحول الرقمي في القطاع العام ، مما يساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية. وليبيا وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام 2022، تحتل المرتبة 121 من أصل 193 دولة في مؤشر التنمية الإلكترونية الحكومية ، حيث إن 28% فقط من الخدمات الحكومية متاحة إلكترونياً ، وليبيا كغيرها من الدول بحاجة إلى توفير نظم المعلومات محاسبة فعالة وكفوة لترشيد عملية اتخاذ القرارات , حيث تم التأكد على أهمية هذا الموضوع ليس فقط الوزارات المالية ، بل في القطاع العام ككل ، لأنه ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في ليبيا لعام 2030 ، يُعد التحول الرقمي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، مما يمكن المسؤولين في الجهات الحكومية من تحقيق متطلبات المساءلة وتقييم الأداء المالي ودعم متطلبات الرقابة المالية في المنظومة الحكومية بصورة فاعلة . انطلاقاً مما سبق تبلورت الإشكالية الرئيسية كما يلي:

ما امكانية تبني التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام الليبي ودوره في تعزيز أهداف التنمية

المستدامة ؟.

- **التساؤلات الفرعية:** وتحت هذا الإشكالية تتدرج مجموعة من الأسئلة التالية:

- ما مستوى تطبيق التحول الرقمي في وزارة المالية ؟ .
- ما أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء المالي؟.
- ما العلاقة بين التحول الرقمي و تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟ .

ثانياً: فرضية الدراسة: اتساقاً مع تساؤلات المواجهة في مشكلة الدراسة تم صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحول الرقمي في وزارة المالية والتخطيط في ليبيا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

ثالثاً: هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور اتحول الرقمي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في وزارة المالية والتخطيط في طبرق ، وتقديم توصيات لتحسين مستوى التحول الرقمي في الوزارة ، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا .

رابعاً: الدراسات السابقة : هناك العديد من الدراسات التي تتناول التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام ودوره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وهما:

- دراسة اسامة حمد الله خديار ، ضياء منيع جوهر ، 2026 : بعنوان " التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام العراقية وأثره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة " بحث تطبيقي في المديرية العامة لتربية واسط ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مستوى التحول الرقمي وأثره في دعم أهداف التنمية المستدامة داخل مؤسسات القطاع العام العراقية ، استنتجت أن يوجد انخفاضاً واضحاً في مستوى التطبيق الكلي لمتطلبات التحول الرقمي خصوصاً في تنمية راس المال البشري الرقمي ، وضعف الجاهزية والبنية التحتية والأطر التنظيمية الداعمة ، واوصت بتركيز على الاستثمار في المهارات الرقمية ، وتطوير البنية التحتية والحوكمة والتشريعات الخاصة بالتعاملات الرقمية .

- دراسة منى مدالله حمدان العسافسة ، 2024 : بعنوان "التحول الرقمي في البلديات و تعزيز أهداف التنمية المستدامة " ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى التحول الرقمي في البلديات و تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، استنتجت أن مصر خطت خطوات هائلة نحو التحول الرقمي والاستفادة منه في التنمية المستدامة والتي تمثلت في قطاع التنمية للقضاء على الفقر ، وقطاع المياه والصرف الصحي وقطاع الطاقة ، واوصت بالتغلب على المعوقات التي تحول دون التحول الرقمي ، وإيجاد الحلول اللازمة لها .

- دراسة كريم ممدوح عباس ، 2023 : بعنوان " أثر التحول الرقمي على تفعيل دور المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة " ، هدفت هذه الدراسة إلى أثر التحول الرقمي على

تفعيل دور المراجعة الداخلية وانعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030 ، استنتجت أن وجود أثر لتطبيق تقنيات التحول الرقمي في الشركات الصناعية على تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بها ، ساهمت تحسين العمليات التشغيلية المختلفة وربط الإنتاج برغبات العملاء والذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة ، واوصت بضرورة السعي نحو تبني تطبيق تقنيات التحول في الشركات الصناعية في كافة عملياتها لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة .

- دراسة عمر عبدالحفيظ أحمد عمر ، 2021 : بعنوان " التحول الرقمي للحكومة ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة " - مصر نموذجاً - ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى التحول الرقمي للحكومة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، وكذلك الواقع القانوني للتحول الرقمي ، استنتجت أن وجود بعض المعوقات التي تواجه الحكومة المصرية في سبيل تحقيق التحول الرقمي ، وجود الإجراءات الإدارية الروتينية والتقليدية لدى بعض المؤسسات المخصصة لمشاريع الإدارة الرقمية ، الأمية الرقمية ، واوصت بضرورة الإسراع في التغلب على المعوقات التي تحول دون التحول الرقمي ، ومحاولة سد الفجوة الرقمية للوصول إلى ما وصلت إليه دول العالم المتقدم في هذا المجال ، حتي نستطيع تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2023.

خامساً: مجتمع وعينه الدراسة : استهدفت الدراسة وزارة المالية والتخطيط في مدينة طبرق ، و تم اختيار عينة قصدية من رؤساء الأقسام والموظفين العاملين في وزارة ، بهدف استكشاف آرائهم وتجاربهم المتعلقة بعملية التحول الرقمي .

ساساً: منهج الدراسة : للإجابة على المشكلة المطروحة ولتحقيق أهداف الدراسة ، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الإطلاع على الدراسات والكتب والمؤلفات التي لها صلة بموضوع الدراسة من أجل تغطية الجانب النظري ، اما في الجانب الميداني تم استخدام أدوات جمع البيانات النوعية من خلال المقابلات المعمقة (In-Depth interviews) والمراقبة المباشرة (Direct observation) وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام أسلوب التحليل الوصفي (Descriptive Analysis) وذلك لهدف الوصول على نتائج وتوصيات الدراسة .

الإطار النظري

الإطار الفكري للتحول الرقمي في القطاع العام .

تمهيد: يناقش هذا الإطار الفكري مفهوم التحول الرقمي في القطاع العام ، مبرراً تعقيداته و أهميته الاستراتيجية . ويتضح أن التحول الرقمي ليس مجرد تبني للتقنيات الحديثة بل هو عملية تحويلية شاملة

تتضمن إعادة هيكلة الأنشطة والعمليات والاستراتيجيات المؤسسية بهدف تحسين الأداء ورفع الكفاءة ، وإضافة قيمة مضافة للمستخدمين . سنتناول فيه تعريفه ، وبيان لنماذج دولية في تبني التحول الرقمي الحكومي ، وأهميته ، وتقنيات ، ونماذج التحول الرقمي ، وكذلك مزايا والسلبيات والتحديات التي تواجهه ليبيبا للتحول الرقمي .

أولاً : تعريف التحول الرقمي في القطاع العام : يمثل عملية تحويلية جذرية تهدف إلى إعادة هيكلة نماذج الحوكمة وتعزيز تفاعل الآليات بين الحكومة والمجتمع . يتم ذلك من خلال صياغة سياسات حكومية مبتكرة تعتمد على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الرقمية ، بما يشمل المنظمات والخدمات والبرامج ذات الصلة . يستلزم هذا النهج تغييراً أساسياً وشاملاً يركز بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات الأفراد ، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تهميشاً ، والعمل على تخفيف المخاطر المرتبطة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة . (أحمد بسام ، 2022 ، ص 767 - 768) .

ثانياً : نماذج دولية في تبني التحول الرقمي الحكومي : لقد حققت عدد من الدول تقدماً ملحوظاً في تنفيذ مبادرات التحول الرقمي الحكومي ، مقدمة نماذج رائدة في هذا المجال : **جمهورية كوريا الجنوبية** أظهرت قيادة في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية ، مستفيدة من بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومركزة على تحليل البيانات الضخمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الخدمات ، **إستونيا** تُصنّف عالمياً كنموذج رائد في مجال الحوكمة الرقمية ، حيث تقدم كافة خدماتها الحكومية عبر الأنترنت، مع تسهيل التوقيع الإلكتروني ، **سنغافورة - الدنمارك - والسويد - والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي** تتميز هذه الدول بتبني استراتيجيات متقدمة للمدن الذكية والحكومة الرقمية ، وتحقيق مستويات عالية من الثقة في الخدمات الرقمية . وتُبرز جهود المملكة المتحدة من خلال خدمة " **GOV.UK** " التي توفر نقطة وصول موحدة وشاملة للخدمات والمعلومات الحكومية. تُشير التجارب الناجحة إلى أن السمة المحورية للنهج الشامل للتحول الرقمي الحكومي تكمن في المواءمة والتنسيق بين المؤسسات ، الموارد البشرية ، التكنولوجيا والبيانات ، وذلك بهدف دعم التغيير المطلوب داخل وخارج القطاع العام . ويجب أن يُبنى التحول الرقمي في القطاع العام على نهج إيكولوجي يُعزز أنظمة التفكير المتكاملة ، لمعالجة الروابط المتداخلة بين أهداف التنمية المستدامة في تقديم الخدمات . ويتطلب ذلك تغييراً تحويلياً يتجاوز التعديلات التدريجية المنهجية . (أحمد بسام ، 2022 ، ص 767 - 768) .

ثالثاً : أهمية التحول الرقمي في القطاع العام : يحظى التحول الرقمي في القطاع العام ، حيث يساهم في : (فتحي درباش ، 2025 ، ص 63 - 64) .

- **تحسين جودة الخدمات الحكومية :** من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات ، وتبسيط الإجراءات ، وتقليل التكاليف .

- تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال إتاحة المعلومات للجمهور، وتمكين المواطنين من مراقبة أداء الحكومة.
- تمكين المشاركة الجماعية: من خلال توفير قنوات للتواصل والتفاعل بين الحكومة والمواطنين.
- دعم اتخاذ القرار المبني على البيانات: من خلال توفير البيانات الدقيقة، وتحليلها بشكل فعال، وتسهيل الوصول إلى المعلومات اللازمة.
- رفع كفاءة العمليات الداخلية: يساعد التحول الرقمي في أتمتة العمليات الروتينية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين إدارة الموارد.

رابعاً: تقنيات التحول الرقمي.

هناك بعض التقنيات الرقمية التي تستخدمها المؤسسات لتطوير أدائها وكما يلي :-

- البيانات الضخمة: أن التوسع وزيادة عمق التحول الرقمي ليشمل الأنشطة في القطاعات المختلفة نتج عنه زيادة مطردة في حجم البيانات تتسم بأكبر حجمها وتعقيدها يطلق عليها "البيانات الضخمة" وهي جيل جديد من التقنيات تمثل ثورة وطنية يمكن من خلالها استخلاص قيمة اقتصادية إذا ما تم الاستفادة بصورة صحيحة وتحليلها بحيث يمكن من خلالها التنبؤ بالأعمال واتخاذ القرارات . (كاجيجي ، أبو خزم ، أبو جناح ، 2021 ، ص 180).
- تقنية إنترنت الأشياء : هو اتصال العديد من الأجهزة والأشياء المحيطة بنا بالإنترنت ، وقدرتنا على التحكم فيها عبر الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية . باستخدام إنترنت الأشياء ، تصبح جميع الأشياء متصلة ببعضها البعض. يُعرّف الاتحاد الدولي للاتصالات إنترنت الأشياء بأنه اتصال متاح في أي وقت وفي كل مكان.(هشام، سري، دنيا ، 2025 ، ص 188).
- تقنية الحوسبة السحابية : وهي عبارة خدمات تقنية عبر شبكة الإنترنت تسمح للمستخدمين بتخزين البيانات والوصول للمعلومات ، من خلال الأجهزة والبرامج والتطبيقات (البنية التحتية) ، بهدف توفير التكاليف والوقت واستغلال موارد وإمكانيات مزودي الخدمة لتقديم مساحات تخزينية عالية ، مع الحفاظ على أمن وسلامة المعلومات ، (ولاء شعبان ، روية عبدالفتاح ، 2025 ، ص 624).

خامساً: نماذج التحول الرقمي. (محمود المدني ، طارق الذباح ، 2024 ، ص 31) .

- نموذج النضج الرقمي: يصف نموذج النضج الرقمي مراحل تبني التكنولوجيا الرقمية داخل المؤسسات، والتي تشتمل.
- المرحلة التمهيديّة: التعرف على الحاجة للتحول الرقمي وبدء التخطيط.
- المرحلة الانتقالية : بدء تنفيذ إستراتيجيات التحول الرقمي وتحسين البنية التحتية .

- مرحلة التوسع: توسيع نطاق التحول الرقمي ليشمل جميع جوانب المؤسسة.
- مرحلة النضج: تحقيق التكامل، الكامل للتقنيات الرقمية، وتحسين العمليات باستمرار.
- نموذج الابتكار المفتوح: يقترح هذا النموذج أن التحول الرقمي يعتمد على الابتكار المفتوح، حيث يتم دمج الأفكار والموارد من خارج المؤسسة لتحقيق التحول، يشمل ذلك التعاون مع الشركاء، والعملاء والمجتمع العلمي.

سادساً: مزايا التحول الرقمي في القطاع العام .

الشكل رقم (4): يمثل بعض من أهم مزايا التحول الرقمي القطاع العام.



المصدر : (علي محمد الخوري ، 2021 ، ص 84) .

سابعاً: سلبيات التحول الرقمي: في حين أن التحول الرقمي يقدم العديد من الفوائد إلا أن هناك أيضاً بعض السلبيات المحتملة التي يجب على مؤسسات القطاعات العامة أن تكون على دراية بها :- (زهراء جاسم ، فاضل الغزالي ، 2024 ، ص 1440) .

- التكلفة العالية للتحول .
- الاضطراب ومقاومة التغيير.
- تهديدات الأمن السيبراني .
- الإفراط في الاعتماد على التكنولوجيا.

سابعاً: التحديات التي تواجه ليبيا للتحول الرقمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة : تواجه ليبيا ، كغيرها من الدول النامية ، العديد من التحديات في مساعيها لتحقيق التحول الرقمي من أجل تعزيز التنمية المستدامة . تتنوع هذه التحديات بين اقتصادية ، وبنية تحتية ، وتقنية ، اجتماعية ، وسياسية ن تعتبر هذه التحديات معوقات رئيسية أمام تحقيق الأهداف المنشودة لا لتحول الرقمي ، والتي تهدف غلى تحسين جودة الحياة ، وتعزيز النمو الاقتصادي ، وتوفير خدمات حكومية أكثر فعالية وكفاءة . (محمود المدني ، طارق الذباح ، 2024 ، ص 39) .

- **التحديات الاقتصادية :** تعاني ليبيا من تدهور اقتصادي مستمر منذ سنوات نتيجة للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي . يؤدي هذا التدهور إلى نقص التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية الرقمية وتحديثها . علاوة على ذلك ، يتسبب الاقتصاد غير المستقر في تراجع الثقة الاستثمارية ، مما يقلل من فرص الحصول على تمويلات دولية أو شراكات استراتيجية تدعم التحول الرقمي .
- **تحديات البنية التحتية :** تعتبر البنية التحتية الرقمية في ليبيا غير متطورة بشكل كاف لتلبية متطلبات التحول الرقمي . تعاني شبكات الاتصالات من والانترنت من ضعف في التغطية والسرعة ، مما يعوق الوصول إلى الخدمات الرقمية بشكل فعال . بالإضافة إلى ذلك ، تقنقر البلاد نظم المعلومات المتكاملة والقادرة على تقديم خدمات متقدمة في مختلف القطاعات .
- **التحديات الاجتماعية :** تعتبر الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية ، والريفية في ليبيا من التحديات الاجتماعية البارزة . تتباين مستويات الوصول إلى التكنولوجيا والانترنت بشكل كبير بين المدن الكبرى والمناطق الريفية ، مما يعمق الفجوة الاجتماعية ويحد من فرص الاستفادة المتساوية من مزايا التحول الرقمي . بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة على تعزيز الوعي بأهمية التحول الرقمي بين المواطنين وتشجيعهم على تبني التكنولوجيا في حياتهم اليومية.
- **التحديات السياسية :** يعد الاستقرار السياسي من أهم عوامل نجاح أي عملية تحول رقمي . تعاني ليبيا من انقسامات سياسية وصراعات داخلية مستمرة ، مما يعرقل جهود الحكومة في تنفيذ إستراتيجيات التحول الرقمي . يتسبب هذا الوضع في ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وتضارب السياسات، وتأخير تنفيذ المشاريع الرقمية.

يتطلب التحول الرقمي في ليبيا مواجهة هذه التحديات الماثلة بشجاعة وفعالية ، حيث ينبغي التركيز على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وتطوير البنية التحتية الرقمية ، وتأهيل الكفاءات البشرية ، وتقليص الفجوة الرقمية الاجتماعية ، و من خلال تعاون الأطراف المعنية كافة ، يمكن تحقيق تقدم ملموس نحو التنمية المستدامة من خلال التحول الرقمي في ليبيا .

ماهية التنمية المستدامة .

تمهيد : شهدت التنمية المستدامة خلال الخمسة عشر عامًا الماضية اهتمامًا عالميًا متزايدًا على الأصعدة الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية . لقد تطورت لتصبح مدرسة فكرية عالمية ، منتشرة في كل من الدول النامية والصناعية ، وتبنتها هيئات شعبية ورسمية على حد سواء ، مع متطلبات واسعة بتطبيقها ، مما أدى إلى عقد العديد من القمم والندوات لمناقشتها . وعلى الرغم من الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره ، إلا أنه لا يزال يكتنفه الغموض . فالمفهوم يفسر بطرق متعددة من قبل الكثيرين ، مما يعكس تباينًا في فهم فلسفته وجوانبه العلمية . (بالقسم البيدي ، 2021 / 2022 ، ص 27) .

سوف استعرض تعريف التنمية المستدامة ، ومبادئها ، وأهدافها ، و دور التحول الرقمي لدعم أهداف التنمية المستدامة.

أولاً: نشأة التنمية المستدامة : ولعل أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي رئيسة وزراء النرويج (Gro Harlem Brundtand) سنة 1987 في تقرير " مستقبلنا المشترك " في تعبيرها عن السعي لتحقيق نوع من المساواة والعدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية " ، وزكت أغلب الكتابات تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والتي عرفت بلجنة " بريتلاند " ، فتعرفت هذه اللجنة التنمية المستدامة على انها " تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة . (الأسود، منصورى ، قديري ، 2024 ، ص 4) .

ثانياً : تعريف التنمية المستدامة يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة : هي التنمية التي تلبى احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة اجيال المستقبل على تحقيق أهدافها ، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري ، وتعتبر التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل . (بوعتلي محمد ، 2024 ، ص 7) .

ثالثاً : مبادئ التنمية المستدامة : تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ ، تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية ، دون المساس بقدرة وحقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم نذكر أهمها : (فراحتية كمال ، 2018 ، ص 286) .

- **مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد:** وذلك برفع مستويات المعيشة ، يعني التزام صانعي السياسات باستخدام مجموعة من آليات التوزيع والمراقبة المالية ، كالأسعار والضرائب لتنظيم استخدام الموارد، أي استخداماً كفؤاً للموارد الطبيعية المتاحة.
- **مبدأ المرونة :** معناه قدرة النظام على التكيف والمحافظة على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية ، لأنه إذا ما خسرت هذه النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى.
- **مبدأ العدالة:** في هذا المبدأ تشير العدالة إلى انخفاض وتدهور قاعدة المارد البيئية التي ينجم عنها عدم إرضاء احتياجات الشرائح الأكثر فقراً . لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب مساعدة هذه الفئات ، لأنه ليس لديهم خيار بديل عن تدمير بيئتهم .
- **مبدأ الاحتياط:** هذا المبدأ يوجب الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة ، حتي في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها . فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية أن تؤكد وقوعه أو

تحدد أثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع ، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر . والفكرة العامة لهذا المبدأ ، هو أنه : (يجب اتخاذ تدابير عندما يكون هناك سبب كاف للاعتقاد أي نشاط او منتج قد يسبب أضرار جسيمة والتي لا رجعة فيها على الصحة والبيئة)

• **مبدأ المشاركة :** هذا المبدأ يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلامة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها ، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي ، ويعني أنها تنمية من أسفل التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام ، من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية .

رابعاً: أهداف التنمية المستدامة : تهدف التنمية المستدامة في جوهرها إلى تحقيق التوازن الأمثل بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات المحافظة على البيئة ، يشمل هذا الهدف تنشيط النمو الاقتصادي ، وتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية ، و ضمان مستوى معيشي مستقر للسكان ، مع إيلاء اهتمام خاص للمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتدعيمها . كما تهدف إلى الارتقاء بنوعية الحياة للسكان ، و تعزيز الوعي البيئي لمعالجة المشكلات القائمة بالإضافة إلى الاستغلال الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية ، يتطلب تحقيق نمو اقتصادي مستدام الحفاظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد البيئية والطبيعية . يُعد هذا المسعى التنموي تحدياً يتطلب تضافر جهود كافة فئات المجتمع ، نظراً لتداخل أبعاد التنمية المستدامة . تبرز أهمية التنمية الاقتصادية في سعيها لتطوير البنية التحتية الاقتصادية بما يدعم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاجتماعية ، فتتجلى في تحقيق وتحسين ظروف المعيشة والصحة العامة . بناءً عليه تُعرف التنمية المستدامة بأنها هي الموازنة الدقيقة بين تلبية الاحتياجات الإنسانية وحماية البيئة الطبيعية . (إكرام بلباي ، 2022 ، ص 418) .

رابعاً : تعزيز دور التحول الرقمي لدعم أهداف التنمية المستدامة : يعمل التحول الرقمي على دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على ما يلي : (منجية ، سياحي، منير 2022، ص 128) . يُعد تحليل المعلومات ، التي تُستلخص عبر التقنيات الحسابية المتقدمة ، أداء حيوية للكشف عن التوجهات والأنماط السلوكية البشرية والبيئية. تُحوّل هذه المعلومات إلى بيانات ديناميكية قابلة للتطبيق ، مما يُمكن صناعي السياسات من صياغة برامج تنموية فعالة ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . يتيح ذلك نشر مفهوم الملكية المشتركة لهذه الأهداف ضمن المجتمعات المحلية ، وفي الوقت ذاته يسم في تعزيز جودة الخدمات وإدارة السياسات على النحو الأمثل . هذا التمكين يُعزز من قدرة المجتمعات المحلية على فهم أولوياتها وتطبيق الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة . لقد أثبتت التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها دورها المحوري في دعم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ،

وهو دور ينضج جلياً في مخرجات مجموعة القمة العالمية للأمم المتحدة ، والتي تُشدد على أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق الشاملة لجميع المجتمعات .

الجانب الميداني

تمهيد: يسعى هذا المطلب إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة، و تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تناول مجتمع الدراسة، والمنهجية الإحصائية المتبعة، وتحليل النتائج، والتوصيات المقترحة بناءً على تلك النتائج.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** استهدفت الدراسة وزارة المالية والتخطيط في مدينة طبرق ، نظراً لأهميتها في تطبيق التحول الرقمي في القطاع العام .
- **عينة الدراسة :** تم اختيار عينة قصدية من رؤساء الأقسام والموظفين العاملين في وزارة ، بهدف استكشاف آرائهم وتجاربهم المتعلقة بعملية التحول الرقمي .
- **أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على أدوات جمع البيانات النوعية التالية:
 - **المقابلات المعمقة (In-Depth interviews):** أجريت مقابلات معمقة مع رؤساء والموظفين لاستكشاف تجاربهم ووجهات نظرهم حول التحول الرقمي.
 - **المراقبة المباشرة (Direct observation)** تم إجراء مراقبة مباشرة للعمليات والإجراءات المتبعة في الوزارة لفهم البيئية العملية الحالية.
- **تحليل البيانات:** تم تحليل البيانات المجمع باستخدام أسلوب التحليل الوصفي (**Descriptive Analysis**) ، حيث تم استخلاص النتائج من البيانات النوعية المجمع من المقابلات والملاحظات .

ثانياً: نتائج التحليل: كشفت النتائج عن عدة محاور رئيسية تعكس واقع بيئة العمل في الخدمات المالية:

- **هيمنة الأنظمة التقليدية (اليدوية) :** أظهرت الملاحظات أن العمليات الأساسية مثل إعداد الرواتب وإدخال البيانات مازالت تتم بشكل يدوي ، بالاعتماد على البطاقات الورقية . هذه الممارسة تشكل تحدياً جوهرياً أمام أي مسعى للتحول .
- **التكديس الورقي والأرشفة البدائية :** يتم الاحتفاظ بالبطاقات والوثائق الورقية لسنوات طويلة ضمن نظم أرشفة تقليدية . مما يقلل من كفاءة الوصول إلى المعلومات ويزيد من مخاطر التلف او فقدان .

- مقاومة ثقافية للتحول الرقمي : لوحظ وجود قناعة راسخة لدى الموظفين بأن النظام اليدوي " أكثر سهولة " مقارنة بالأنظمة الإلكترونية . هذه المقاومة تعود بشكل اساسي على ضعف الوعي بمفهوم التحول الرقمي وفوائده ، مما يشير الحاجة الماسة إلى لتغيير ثقافي .
 - متطلبات التحول والمعقدة وغياب الأطر الداعمة : التحليل يشير إلى أن عملية تبني التحول الرقمي في هذا القطاع ، ضمن السياق الليبي العام ، لن تكون يسيرة وقد تتطلب وقتاً طويلاً . وستند هذا الاستنتاج إلى الحاجة الملحة لتطوير وتأهيل أطر قانونية وتشغيلية وتقنية متكاملة تدعم هذا التحول .
 - قصور الدعم المؤسسي: ضعف الدعم الإداري يتجلى في عدم كفاية برامج التدريب وتوفير المعدات التكنولوجية.
 - مخاوف الأمن السيبراني : تبرز بشكل واضح مخاوف الموظفين ورؤساء الأقسام حول مخاطر الاحتيال والقرصنة المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية ، مما يؤكد ضرورة تضمين حلول أمن سيبراني قوية كجزء لا يتجزأ من أي خطة للتحول .
- وخلال ما سبق يتضح أن التحول الرقمي في وزارة المالية والتخطيط يتطلب مقاربة شاملة تركز على المعالجة الجوانب الثقافية، توفير الدعم الإداري ، تطوير أطر تنظيمية وتشريعية، وبناء الثقة في أمن الأنظمة الجديدة.

ثالثاً: النتائج والتوصيات

- **النتائج :** أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى متدني للتحويل الرقمي في وزارة المالية بمدينة طبرق الليبية ، مما يُشكل تحدياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 . وتشمل أبرز النتائج : غياب البنية التحتية التقنية الحديثة والأمن في الوزارة . نقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع الأنظمة الرقمية . وجود تحديات قانونية وتنظيمية تعيق عملية التحويل الرقمي . الحاجة إلى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التحويل الرقمي مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية. وتؤكد هذه النتائج على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لتحسين مستوى التحويل الرقمي في الوزارة ، بما يتماشى مع رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ليبيا.
- **التوصيات :** اوصي بضرورة ضرورة التحويل إلى الأنظمة الرقمية وتبني التحويل الرقمي في القطاع العام ، وخصوصاً وزارة المالية، لضمان سير العمليات المالية وتقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية وشفافية . تطوير الكوادر البشرية من خلال تكثيف برامج التدريب التقنية والمالية المتعلقة بالتحويل الرقمي. توفير أجهزة وبنية تحتية كاملة في الوزارات المالية للتعلم مسار الأموال التي تتم داخل الوزارة والحفاظ عليها بشكل آمن . تعزيز قدرات الموظفين على

المساءلة واستخراج معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة للحفاظ على المال العام .توحيد الأنظمة المالية في جميع المؤسسات الحكومية لضمان التكامل والشفافية.

رابعاً: قائمة المراجع

- **قائمة الكتب.**
 - علي محمد الخوري ، 2021 ، الحوكمة الرقمية مفاهيم وممارسات ، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية .
 - **المجلات العلمية.**
 - أحمد شريف بسام ، 2022 ، واقع التحويل الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد (17) ، العدد (2) .
 - اسامة حمد الله خديار ، ضياء منيع جوهر ، 2026 ، التحويل الرقمي في مؤسسات القطاع العام العراقية وأثره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، مجلة علمية محكمة ، المجلد (7) ، العدد (1).
 - إكرام بلباي ، 2022 ، التحويل الرقمي وأبعاد التنمية المستدامة ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد (8) ، العدد (1) .
 - خالد على كاجيجي ، فوزي مصباح أبو خزام ، نبيل عبدالجليل أبو جناح ، 2021 ،

- التحول الرقمي على جودة التقارير المتكاملة وانعكاسه على عدم تماثل المعلومات ، المجلد (السابع) العدد (الأول) .
- هشام داود سليمان ، سرى وليد اسماعيل ، دنيا جليل جعفر ، 2025 ، دور تقنيات التحول الرقمي في ادارة التكلفة الإستراتيجية وانعكاسه على قيمة الشركة، مجلة جامعة الكوت ، المؤتمر العلمي الثامن للعلوم الإدارية والاقتصادية
- الرسائل العلمية.
- بوعتلي محمد ، 2024 ، دور الحوكمة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة : قراءة تجربة المملكة العربية السعودية من خلال هيئة الحوكمة الرقمية ، أبحاث الملتي الوطني حول : جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي و الإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع .
- بالقاسم البيدي ، 2021/ 2022 ، رأس المال الفكري كمدخل للتنمية المستدامة ، دراسة حالة الجامعة الجزائرية .
- فتحي عمر حمد درباش ، 2025 ، أثر التحول الرقمي على جودة اتخاذ القرار المبني على البيانات لدى القيادات الإدارية في المؤسسات الحكومية في مدينة سرت ، مجلة البيان العلمية المحكمة ، العدد التاسع عشر .
- محمد الأسود ، عبدالوهاب منصور ، سمير قديري ، 2024 ، أثر التحول الرقمي على التحول الرقمي وأثره في تطوير قطاع الأعمال الليبي : الواقع والأفاق ،مجلة الدراسات الاقتصادية - كلية الاقتصاد - جامعة سرت ، المجلد (4) ، العدد (4) .
- عمر عبدالحفيظ أحمد عمر ، 2021 ، أهداف التنمية المستدامة " - مصر نموذجاً - ، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية ، المجلد (2) ، العدد (3).
- فراحتية كمال ، 2018 ، التنمية المستدامة ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد (الحادي عشر) .
- منى مدالله حمدان العساففة ، 2024 ، التحول الرقمي في البلديات و تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، مجلة علمية محكمة ، المجلد (5) ، العدد (4) .
- منجية بورحلة ، سايجي الخامسة ، منير الحمزة ، 2022 ، التحول الرقمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة ، المجلد (2) ، العدد (2) .
- محمود على المدني ، طارق صالح الذباح ، 2024 ، التحول الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، المجلد (الثلاثون) ، العدد (3) .
- ولاء علي أحمد شعبان ، روحية حسن محمد عبدالفتاح ، 2025 ، أثر استخدام تقنيات

التممية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية
1990 - 2020) ، الملتقي الوطني
حول : الاقتصاد الرقمي وأثره على الاقتصاد
والتجارة الدولية في الجزائر - تحديات
PEDAA وأفاق ، يوم 27 نوفمبر 2024
- مخبر جامعة الوادي .

• الدوريات .

- الأمم المتحدة الاسكوا ، 2022 ،
استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة
ليبيا .